

أثر التحفظ المحاسبي على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية "دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"

أ.د/ عيد محمود د/ هناء على عبد الله خلود طارق عبد المنعم الجز
حميدة

مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة بنها

أستاذ المحاسبة الإدارية
والتكاليف
وعميد الكلية الأسبق

أثر التحفظ المحاسبي على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية "دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"

أ.د/ عيد محمود حميدة د/ هناء على عبد الله خلود طارق عبد المنعم الجز

أستاذ المحاسبة الإدارية مدرس بقسم المحاسبة

والتكاليف كلية التجارة - جامعة بنها

وعميد الكلية الأسبق

المستخلص:

إن التحفظ المحاسبي يساعد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وذلك لأن تبني سياسات محاسبية متحفظة يخفض من السلوكيات الإنتهازية للإدارة مما يؤدي إلي زيادة تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية. كما أن إتباع السياسات المحاسبية المتحفظة يساعد في خروج التقارير المالية بدقة وموضوعية أكبر، وبالتالي يساعد على تنشيط سوق الأوراق المالية، وذلك لوجود تأثير مباشر على جودة المعلومات المحاسبية، كما يعتمد المستثمرون عليها في اتخاذ العديد من القرارات. ولذا، كان الهدف من هذا البحث هو دراسة أثر التحفظ المحاسبي على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية. وتم الاعتماد على المنهج الإستقرائي وذلك لأنه يتناسب مع طبيعة البحث. وكان من أهم النتائج التي توصل لها البحث هي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وتحسين جودة التقارير المالية، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وتحسين الملائمة القيمية للمعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: المعلومات المحاسبية، الملائمة القيمية للمعلومات المحاسبية، التحفظ المحاسبي، القدرة التنبؤية، الأهمية النسبية.

The effect of accounting conservatism on the value relevance of accounting information

"A field study on companies listed on the Egyptian Stock Exchange"

**Prof. Dr.
Eid Mahmoud Hamida**

**Professor of Cost Accounting
The former dean of the college**

**Dr.
Hanaa Ali Abdullah**

**Accounting teacher
Banha University Faculty of
Commerce**

**Kholoud Tarek
Abdelmoneim Elgez**

Abstract:

Accounting conservatism helps improve the quality of accounting information, because adopting conservative accounting policies reduces management's opportunistic behaviors, which leads to increased confidence in accounting information. Also, following conservative accounting policies helps produce financial reports with greater accuracy and objectivity, and thus helps stimulate the stock market, because there is a direct impact on the quality of accounting information, and investors rely on it to make many decisions. Therefore, the aim of this research was to study the effect of accounting conservatism on the value relevance of accounting information. The inductive approach was relied upon because it suits the nature of the research. One of the most important findings of the research was the existence of a statistically significant relationship between increasing the degree of accounting conservatism in the financial statements and improving the quality of financial reports, and the existence of a statistically significant relationship between increasing the degree of accounting conservatism in the financial statements and improving the value relevance of accounting information.

Keywords: Accounting information, value relevance of accounting information, accounting conservatism, predictive ability, and relative importance.

مقدمة:

إن التحفظ المحاسبي في الآونة الأخيرة قد نال الكثير من الاهتمام من قبل الكثير من الدراسات المحاسبية الأكاديمية، وذلك لحاجة الشركات لتبني سياسات محاسبية أكثر موضوعية وبالأخص فيما يرتبط بالاعتراف بالأرباح والإيرادات، حيث يترتب على ذلك أن تكون التقارير المالية أكثر تحفظ لكي تعمل على حماية مصالح الأطراف الآخرين ذوي العلاقة، وخاصة في ظل ما واجهته بيئة الأعمال المعاصرة من زيادة حالات الإنهيارات التي طالت العديد من الشركات المساهمة في الأسواق المالية العالمية وزيادة حالات الفشل المالي، وذلك نتيجة للممارسات السلبية من قبل إدارة تلك المنظمات لظاهرة إدارة الأرباح (إبراهيم، ٢٠٢١).

فالتحفظ المحاسبي له تأثير على عملية التقييم المالي، كما له دور مهم وفعال في زيادة مستوى الموثوقية والمصدقية في التقارير المالية المنشورة، كما يساعد على تقليص الممارسات الإنتهازية للمديرين وللأطراف التعاقدية الأخرى (Manoel & Moraes, 2021)، بالإضافة إلي أنه أحد الركائز التي يعتمد عليها في معالجة الخطر الأخلاقي الذي يرتبط بممارسات عدم الإستقلالية من قبل لجان الإدارة والمراجعة والتحيزات الشخصية وممارسات عدم تماثل المعلومات (Sakawa & Watanabel, 2020).

كما تزايد الاهتمام بموضوع القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وبالأخص بعد زيادة حالات الإفلاس المالي والإنهيارات للعديد من الشركات الكبرى في العديد من دول العالم، مما أدى إلي فقدان الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المصلحة المختلفين فيما تقدمه التقارير المالية من معلومات محاسبية، ولذا فبات الوقوف على تحديد القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية مطلب رئيسي لتدعيم الثقة فيما تقدمه التقارير المالية من معلومات محاسبية، والتأكيد على مدى ملائمة وفاعلية المعايير والقواعد التي تضبط عمل النظام المحاسبي (فودة، ٢٠١٦).

وتعد المعلومات ملائمة أو ذات علاقة وثيقة بالهدف الذي يتم إعدادها من أجله إذا كانت تساعد المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في عملية تقييم البدائل التي ترتبط بالاحتفاظ بعلاقتهم الحالية مع الوحدة المحاسبية بشرط توافر الخصائص الأخرى التي تتصف بها المعلومات المفيدة (جيب الله وعزيز، ٢٠٢١).

ولذا، فقد تزايد الاهتمام بموضوع جودة المعلومات المحاسبية، حيث أصبح تحقيق الجودة والملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية شرط أساسي لتعزيز الثقة في مخرجات النظام المحاسبي، والتأكيد على مدى فاعلية وملائمة المعايير والقواعد التي تحكم عمل النظام المحاسبي للمعلومات، مما أثر ذلك على مفهوم ودرجة التحفظ المحاسبي التي تقوم الشركات باتباعها، ومدى فاعليته في تحقيق وملائمة وجودة

المعلومات المحاسبية بما يجعلها تتمتع بالقدرة على مساعدة المستثمرين في عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة (جوهر، ٢٠١٧).

وبذلك برزت أهمية هذا الموضوع أثر التحفظ المحاسبي على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية.

١- مشكلة الدراسة:

تمثل خاصيتي القيمة الملائمة والقدرة على التنبؤ أبرز مجالات قياس جودة التقارير المالية في مجال أسواق المال، ويتم التركيز على معرفة ما إذا كانت المعلومات المحاسبية التي يقدمها النظام المحاسبي أكثر فائدة وملاءمة لقرارات المستخدمين في سوق الأوراق المالية وهذا ما يعرف في الفكر المحاسبي المعاصر بدراسات القيمة الملائمة Value Relevance، ومن ناحية أخرى يعد التحفظ المحاسبي Accounting Conservatism من خصائص المعلومات المحاسبية التي يجب توافرها في القوائم المالية والذي يعد أيضاً من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، حيث ساد التحفظ المحاسبي في الممارسة العملية، إذ بلغ اهتمام المحاسبين به إلى درجة أنه أصبح حجر الزاوية في الممارسة العملية.

في ضوء ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تتمحور في الإجابة على السؤال التالي: هل التحفظ المحاسبي له تأثير على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وتحسين جودة التقارير المالية؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وتحسين الملاءمة القيمية للمعلومات بالتقارير المالية؟

٢- أهمية الدراسة:

- ١- تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من وجود قلة في الأبحاث والدراسات العربية التي قامت بدراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وبين القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية بشكل كافي.
- ٢- تزايد حاجة المستثمرين سواء المرتقبين والحاليين الي معلومات تتصف بالملائمة والموثوقية لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

٣- أهداف الدراسة:

- يتمثل الهدف الرئيسي من هذا البحث في محاولة قياس أثر التحفظ المحاسبي على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية. وينبثق منه الأهداف الفرعية التالية:
- ١- دراسة ماهية التحفظ المحاسبي.

٢- قياس تأثير زيادة التحفظ المحاسبي أو انخفاضه على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وقدرتها على التنبؤ.

٣- قياس أثر التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية على مدى ملائمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية.

٤- المنهج المستخدم في البحث:

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال تحديد مفاهيم التحفظ المحاسبي، والملائمة القيمية للمعلومات المحاسبية.

٥- الإطار النظري:

أولاً: التحفظ المحاسبي:

إن التحفظ المحاسبي يعد أحد العوامل الأساسية التي تستخدم لتحقيق التماثل في المعلومات في الأسواق المالية، فهو لا يعد فقط أداة تستخدم لحماية مصالح المساهمين ولكن فهو أيضاً طريقة عملية تعمل على تحسين البيئة المعلوماتية للشركات، التي تقوم بمساعدة المديرين على التعامل مع عدم التأكد في بيانات الأعمال (Lu & Trabelsi, 2013).

أ) مفهوم التحفظ المحاسبي:

عرف التحفظ المحاسبي على أنه نوع من الإستجابة لعدم التأكد في بيانات الأعمال، لكي يمثل درجة من الحذر والحيطة في عملية إصدار الأحكام الخاصة بالتقديرات المحاسبية في الظروف غير المؤكدة، بحيث يقوم بمنع كل من التقليل من الخسائر والخصوم والمبالغة في تقدير الدخل والأصول (Hejranijamil et al., 2020)، وعرف أيضاً بأنه القيام بالإختيار بين الإجراءات والسياسات المحاسبية المتعارف عليها والتي من شأنها المبالغة في قيمة المصروفات والإلتزامات، وتدني قيمة الأصول والإيرادات، وذلك عن طريق الاعتراف بالخسائر المتوقعة وعدم الاعتراف بالأرباح إلا بعد إمتلاك أدلة كافية لتحقيق تلك الأرباح (أبو العينين، ٢٠٢١).

ومما سبق ترى الباحثة أن التحفظ المحاسبي هو حالة عدم اليقين التي ترتبط بعملية اعداد القوائم والتقارير المالية، بحيث نتبنى درجة من الحذر عند وضع التقديرات المطلوبة، حيث يعد أداة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المديرين.

ب) دوافع تطور وظهور التحفظ المحاسبي:

إن مفهوم التحفظ المحاسبي تعرض لإنتقادات عديدة على الرغم من أهميته في إعداد القوائم المالية. حيث يدعي معارضي التحفظ المحاسبي بوجود تحيز في التقارير المالية التي تم إعدادها، مما يساعد في زيادة عدم تماثل المعلومات. ونتيجة لذلك فمستخدمي التقارير المالية قد يقومون بإستنتاجات غير صحيحة، مما يؤدي إلي عدم تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وتخفيض قيمة الشركة. كما أن

وجهة النظر هذه تتفق مع ما واجهه التحفظ المحاسبى من المشروع المشترك للإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية والذي تم إصداره عام ٢٠٠٦ عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية بأن التحفظ المحاسبى ينتج عنه نوع من التحيز فى المعلومات المحاسبية، إلا أنه يوجد العديد من المبررات والدوافع التى تبرر وجوده حتى يومنا هذا (الحناوي، ٢٠١٨). وتتمثل تلك الدوافع فيما يلي:

١ - الدوافع التعاقدية:

إن هذه الدوافع تعد أهم التفسيرات للتحفظ المحاسبى التي تقترن بإنفصال الإدارة عن الملكية وسعي كل من الملاك والإدارة لتعظيم منفعه على حساب الطرف الثاني، وتقترن أيضاً بالعلاقة التعاقدية بين الدائنين والملاك التي تمتلك بعض القيود التي تساعد في منع الإدارة لسلوكيات إنتهازية على حساب الدائنين لصالح الملاك (Manawadu et al., 2019). وتعتبر التعاقدات المالية هي المصدر الرئيسي للتحفظ المحاسبى، ونعني بها عقود المكافآت وعقود الدين، وذلك لأن التحفظ المحاسبى يظهر في هذه التعاقدات بالشكل الطبيعي على أساس أنه أداة فعالة تستخدم لإتمام هذه التعاقدات، حيث يحتاج إلي معايير أكثر صرامة للتحقق بالنسبة للمكاسب أكثر من الخسائر، مما يؤدي إلي انخفاض إحتمال وجود أي توزيعات للأرباح تنتج خلل بالتعاقدات أو تخفض من قيمة الشركة (Barker & McGeachin, 2015).

٢ - الدوافع القانونية:

يرتفع خطر التعرض للنقاضي عندما يكون صافي الأصول والأرباح تم تقييمهم بأعلى من قيمتهم (أي انخفاض مستوى التحفظ المحاسبى) مقارنة إذا تم تقييمها بأقل من قيمتها (أي ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبى). ولأن تكاليف النقاضي تكون أكبر فى الحالة الأولى عن الحالة الثانية، فتضطر الإدارة والمراجعين لإتباع سياسة التحفظ المحاسبى خوفاً من النقاضي. وينشأ خطر النقاضي عندما يكون للأطراف ذات الصلة بالشركة القدرة على رفع قضايا ضد مجلس إدارة الشركة والمديرين ومراقبي الحسابات بهدف إستعادة الخسائر التي نتجت بسبب القوائم المالية التي لم تعكس الأداء الإقتصادي الحقيقي. ولذلك فالتحفظ يجعل الشركات قادرة على خفض تكاليف النقاضي المتوقعة، فالاعتراف المبكر بالأخبار السيئة لديه القدرة على تخفيض إحتمال التعرض للقضايا (الحناوي، ٢٠١٨).

٣ - الدوافع الضريبية:

تنتج تلك الدوافع نتيجة رغبة الشركات لإستخدام سياسات الاعتراف بالمصروفات بأكبر من قيمتها الحقيقية والاعتراف بالإيرادات أقل من قيمتها الحقيقية، بالإضافة إلي الاعتراف المبكر بالخسائر

بهدف تجنب الأعباء الضريبية (Manawadu et al., 2019)، حيث يعد رقم الأرباح المحاسبية هو الأساس التي تحسب من خلاله الضريبة، وفي ضوء التحقق المحاسبي تحاول الإدارات السعي وراء تخفيض هذا الرقم بهدف تخفيض قيمة الضريبة المستحقة ومحاولة تجنب دفع أي ضرائب عن أرباح لم تتحقق، ولذا فيكون إتباع التحفظ عن الإعلان عن الأرباح والقيم المرتفعة للأصول هو الطريق لذلك. ولذا، فالإعبارات الضريبية تؤثر على إختيار الإدارة للسياسات المحاسبية (Barker & McGeachin, 2015).

٤ - الدوافع التنظيمية:

تتعلق بالتكاليف الإضافية التي تتحملها الشركات نتيجة التوسع في وضعها التنظيمي وحجمها، بالإضافة إلي العوامل التي تعمل على تحديد شكل تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة والمنهجية المتبعة في إعداد المعايير والسياسات المحاسبية (Manawadu et al., 2019)، بالإضافة إلي درجة التدخل الحكومي في فرض سياسات أو معايير معينة إجبارية أو درجة التدخل في تحديد التنظيم لمهنة المحاسبة والمراجعة. إن طبيعة تنظيم مهنة المحاسبة قد يساعد على إتباع سياسات محاسبية متحفظة، فعند المبالغة في تقييم الأصول والأرباح قد تكون الخسائر الناتجة عن ذلك أكثر قابلية للملاحظة وأكثر قابلية للإستخدام فيما يرتبط بالإجراءات التي تقوم الحكومة بإتخاذها تجاه الشركات إذا تمت مقارنتها بالمكاسب الضائعة وذلك يعود إلي عدم المغالاة في الأرباح أو تخفيض قيمة الأصول (الحناوي، ٢٠١٨).

ثانياً : الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية:

إن خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية فهي من أهم الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية التي تقدم لمتخذي القرارات سواء الإدارية أو الاستثمارية على المستوى الخارجي أو الداخلي، فقد قامت لجنة معايير المحاسبة بوضع تعريف لخاصية الملائمة بأنها تلك المعلومات التي يجب أن تكون ملائمة لحاجة متخذي القرارات الإدارية والاستثمارية، فالمعلومات المحاسبية تمتلك خاصية الملائمة عندما تستطيع التأثير على قرارات المستخدمين الإقتصادية وتكون لديها القدرة على تقييم الأحداث المستقبلية والحاضرة والماضية (Obaidat, 2007).

أ) مفهوم الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية:

إن المعلومات المحاسبية هي المنتج النهائي الذي ينتج من البيانات بعد تشغيلها طبقاً لمراحل النظام المحاسبي، وهي أداة إتصال ولغة ما بين معدي المعلومة المحاسبية الذي من المفترض أن يقوم بتحديد هدفها بوضوح وبين مستلم تلك المعلومة المحاسبية الذي يحتاج أن تكون تلك المعلومات ذات كفاءة وفاعلية ومفيدة لعملية اتخاذ القرارات (زين ومسعود، ٢٠١٩).

وتتمثل أهمية المعلومات المحاسبية في كونها تفيد في عملية اتخاذ القرارات المختلفة، وتساعد في عملية تقييم المشروعات عن طريق القيام بقياس الآثار المباشرة وغير المباشرة للمشروع، وتحتاج إليها الإدارة في كل من عمليتي الرقابة والتخطيط نتيجة لقيام الثورة الصناعية وما تبعها من زيادة رؤوس الأموال وشدة المنافسة والحاجة إلى حماية الأموال، حيث لجأت الكثير من المشروعات الحديثة إلى استخدام الأنظمة والأساليب المحاسبية حتى تقوم بتوفير المعلومات المحاسبية السليمة لخدمة الأهداف التي وضعتها الإدارة (موسي، ٢٠١٨).

وتكتسب المعلومات المحاسبية القيمة الملائمة وذلك إذا كان من الممكن استخدامها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية للمنظمة، وإذا إرتبطت أيضاً مع العوائد غير العادية لأسهم محافظ الأوراق المالية بعلاقة موجبة، وكذلك إذا كانت لديها القدرة على تلخيص وتوصيل المعلومات التي تحتاجها نماذج تحديد قيمة الشركة بدلالة أسهمها (فودة، ٢٠١٦).

ولكي تكتسب المعلومات خاصية القيمة الملائمة يجب أن تتوفر بها بعض الخصائص النوعية وهي القدرة التنبؤية ويقصد بها أن المعلومات المحاسبية يكون لديها القدرة على تحسين وتعزيز التوقعات الحالية والمستقبلية للمستخدمين، والقدرة التأكيدية ويقصد بها أن المعلومات المحاسبية تكون لديها القدرة على مساعدة المستخدمين في عملية تقييم مدى صحة التوقعات السابقة، وتعديل التوقعات المستقبلية، والأهمية النسبية حيث ترتبط الأهمية النسبية للمعلومات بمدى تأثير إخفاء المعلومات أو مدى تقديرها بشكل خاطئ على متخذي القرارات (جوهر، ٢٠٢٠).

ب) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

هي الصفات أو السمات التي تجعل المعلومات المنشورة في القوائم المالية مفيدة لمستخدمي تلك القوائم، وتتمثل تلك الخصائص فيما يلي:

□ **الملائمة:** ونقصد بها أن تكون المعلومات المالية ملائمة لحاجات متخذي القرارات عن طريق أثرها على القرارات، من خلال مساعدتهم في عملية التقييم للأحداث الحالية والمستقبلية والماضية (Nguyen & Molinari, 2013). وتعد الملائمة إحدى الخصائص الأساسية التي يجب توافرها لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وحتى تكون المعلومات ذات فائدة لمتخذي القرارات. ونعني بالمعلومات الملائمة أن تمتلك القدرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالملائمة وتكون ذات فائدة يجب أن تتوفر الخصائص التالية: (محمد، ٢٠١٨)

- **القدرة التنبؤية:** فلكي تكون المعلومات ذات تأثير على عملية اتخاذ القرارات يجب أن تكن لديها القدرة على مساعدة مستخدميها على التنبؤ بأثار الأحداث الحالية والماضية والمستقبلية.

- **التوقيت المناسب:** وتعد هذه الخاصية من أهم الخصائص التي يجب توافرها، وهي أن تتاح المعلومات عند الحاجة إليها، وفي الوقت المناسب.
- **التغذية العكسية:** بمعنى أن تكون المعلومات المحاسبية تتمتع بالقدرة على تقويم الأداء، ومعرفة مدى الرشد الذي يستخدم في القرارات التي تم اتخاذها سابقاً.
- **الدقة والموثوقية:** ويقصد بها أن تكون المعلومات خالية من التحيز والأخطاء ودقيقة، والمعلومات يمكن أن تكون ملائمة ولكن غير موثوق بها، ويرجع ذلك إلى درجة الدقة في المعلومات المحاسبية وتوقيت إصدار تلك المعلومات، ولكي تكون المعلومات المحاسبية ذات مصداقية يجب أن تتمتع بالصفات التالية وهي الأهمية النسبية، الحياد، الحيطة والحذر، الجوهر فوق الشكل، والتمثيل الصادق (IASB, 2018). حيث يفضل من يستخدم المعلومات المحاسبية أن تكون تلك المعلومات بدرجة مرتفعة من الأمانة، فهذه الخاصية هي التي تولد الثقة لدى مستخدمي المعلومات في تلك المعلومات، كما إنها تبرر إمكانية الاعتماد عليها. وتتصف المعلومات الأمنية بالصفتين التاليتين: (حبيب الله وعزيز، ٢٠١٩)
- **تصوير المضمون الذي تقوم بتقديمه تصويراً دقيقاً،** حيث تقوم بالتعبير عن الواقع تعبيراً صادقاً، فيجب وجود توافق وثيق بين المعلومات المحاسبية وبين الواقع.
- **قابلية المعلومات للمراجعة والتحقيق** بمعنى أن النتائج التي يتوصل إليها شخص يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر مستقل عن الشهر الأول باستخدام نفس الأساليب التي استخدمها الشخص الأول. وبذلك فالمعلومات الأمنية لا بد أن تتسم بهذه الخاصية حتى يمكن التأكد منها وإقامة الدليل عليها.
- **القابلية للمقارنة:** فمن خلال تلك الخاصية يستطيع مستخدمي المعلومات المحاسبية القيام بمقارنة بين القوائم المالية في المنظمات التي تعمل في نفس المجال، ويمكن أيضاً القيام بمقارنة بين أداء المنظمة وأداء المنظمات المماثلة خلال نفس الفترة الزمنية، كما يستطيع مستخدمي المعلومات المحاسبية القيام بالمقارنة بين أداء المنظمة نفسها في الفترات المختلفة (Hasan et al., 2014). ولهذه الخاصية جانبان وهما: (حبيب الله وعزيز، ٢٠١٩)
- **إمكانية المقارنة بين نتائج الفترات المختلفة لنفس الوحدة المحاسبية** ويقصد بذلك الإستمرارية أو الثبات.
- **إمكانية القيام بمقارنة بين الوحدات المحاسبية المختلفة وبالأخص تلك الوحدات ذات الأنشطة المماثلة.**
- **القابلية للفهم:** ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية التي يتم نشرها والإفصاح عنها في القوائم المالية واضحة وسهلة الفهم، وذلك مع إفتراض أن لديهم مستوى معقول من المعرفة في المحاسبة (Christensen & Nikolaev, 2013). والمعلومات إذا كانت غير مفهومة للمستخدمين لا يمكن

الإستفادة منها، حيث تتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية والطريقة التي تعرض بها من ناحية، وقدرات وثقافات المستخدمين لتلك القوائم من ناحية أخرى. ولذا، فيجب على واضعي المعايير المحاسبية ومعدي القوائم المالية أن يكونوا على دراية بقدرات مستخدمي القوائم المالية، وذلك حتى يتسنى لهم تحقيق الإتصال لإبلاغ البيانات التي تتضمنها تلك القوائم. ولذلك فهذه الخاصية يجب أن تلقى إهتمام متساوي من قبل الفريقين التي تمت الإشارة إليهما، حيث يجب على واضعي المعايير المحاسبية أن يضعوا أمام أعينهم أن هذه المعايير لا يتم وضعها لإعادة المنفعة على معدي القوائم المالية، ولكن يتم وضعها لمنفعة مستخدمي تلك القوائم المالية لتقييم البدائل المتعددة. ولذا، فيجب الأخذ في الإعتبار قدرات هؤلاء وحدود تلك القدرات (جيب الله وعزيز، ٢٠١٩).

□ **التوقيت الملائم:** ويقصد بها تقديم المعلومات وقت حاجة المستخدمين إليها، بمعنى إتاحة المعلومات وقت الحاجة إليها، أو إذا تراخى تقديمها بعد وقوع الأحداث بفترة طويلة تفقد المعلومات فاعليتها في عملية اتخاذ القرارات علي أساس هذه المعلومات، وتوجد عوامل أخرى بجانب ذلك ولكن التباطؤ في إتاحة المعلومات يؤدي إلي إنخفاض منفعة تلك المعلومات أو ضياع المنفعة. وللتوقيت الملائم جانبان وهما: (شوئري وروايح، ٢٠٢٠)

- دورية القوائم المالية التي يتم إعدادها بمعنى طول أقصر فترة يتم إعداد القوائم المالية عنها. فقد تكون هذه الفترة قصيرة نسبياً، ولذا فمن الممكن إتاحة هذه الأعمال في مواعيد دورية متقاربة، أو تكون هذه الفترة طويلة نسبياً فيمكن إتاحة المعلومات المحاسبية في فترات دورية متباعدة.

- المدة التي تمر بين نهاية الفترة الزمنية التي نقوم بإعداد القوائم المالية عنها وبين القيام بإصدار هذه القوائم، وذلك يعني أنه كلما كانت الفترة الزمنية المنقضية طويلة كلما إنخفضت منفعة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية. ولذا، فمن السابق عرضه يتضح أهمية تحديد الفترة الزمنية المثلى التي يتم إعداد القوائم المالية عنها، بالإضافة إلي تحديد الفجوة الزمنية بين تلك وتاريخ إصدار القوائم، حيث يعدان من المعايير المهمة لمنفعة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية.

ومما سبق ترى الباحثة أن الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية هي السمات التي يجب أن تتصف بها المعلومات التي تعرض في القوائم والتقارير المالية حتى تكون ذات فائدة لمستخدميها، وهذه الخصائص تتمثل في الملائمة، والدقة والموثوقية، والقابلية للمقارنة، والقابلية للفهم، والتوقيت الملائم.

الدراسة التطبيقية:

(أ) هدف الدراسة:

تهدف الباحثة من خلال الدراسة التطبيقية إلى التعرف على آراء عينة الدراسة وذلك حول أثر التحفظ المحاسبي على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية، وذلك في ضوء أهداف فرعية بـخصوص:

- ١- دراسة ماهية التحفظ المحاسبي.
- ٢- قياس تأثير زيادة التحفظ المحاسبي أو انخفاضه على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وقدرتها على التنبؤ.
- ٣- قياس أثر التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية على مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية.

(ب) فروض الدراسة:

- في ضوء هدف الدراسة التطبيقية يمكن للباحثة اختبار الفروض البحثية الآتية:
- ١- الفرض الرئيسي الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وتحسين جودة التقارير المالية.
 - ٢- الفرض الرئيسي الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وتحسين الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية.

(ج) عينة الدراسة:

تتمثل فئات عينة الدراسة في المحاسبين والمراجعين الداخليين والمديرين الماليين في شركات المساهمة، بالإضافة إلى المراجعين الخارجيين لتلك الشركات، وحيث أن مفردات هذه الفئات يصعب حصر عددها الفعلي بشكل دقيق، فقد قامت الباحثة بتحديد عينة الدراسة من كل فئة عشوائياً (الطريقة الحكمية في إختيار العينات) حيث تم توزيع قائمة الاستقصاء على شركات العينة بواقع (٣) قوائم لكل شركة، و(٣) قوائم لكل مكتب مراجعة، لتصبح إجمالي العينة (١٥٩) مفردة مع مراعاة إختيار الخبرات والكفاءات والحاصلين على الشهادات المهنية الذين لديهم الفهم والقدرة على استيعاب استفسارات قائمة الاستقصاء.

وقامت الباحثة بتوزيع قوائم الاستقصاء (١٥٩ قائمة) من خلال المقابلة الشخصية والتسليم باليد أو إرسالها وإستلامها عن طريق البريد الإلكتروني، بالإضافة إلى اللجوء إلى إعداد نموذج لقائمة الاستقصاء من خلال نماذج جوجل.

وقامت الباحثة بفرز الاستمارات المستردة لتحديد نسبة الاستجابة من قبل فئات الدراسة، ومدى صلاحية هذه الاستمارات لإخضاعها للتحليل الإحصائي واستخلاص النتائج الإحصائية منها، ويمكن للباحثة توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (١) نسبة الاستجابة وصلاحية القوائم المستردة

للتحليل الإحصائي

فئات الدراسة		عدد قوائم الاستقصاء	قوائم الاستقصاء المستردة		عدد قوائم الاستقصاء المستردة والصالحة للتحليل الإحصائي	
النسبة %	النسبة %	عدد	النسبة %	عدد	النسبة %	عدد
٢٦.٣٥%	٩٧.٥٠%	٣٩	٩٧.٥٦%	٤٠	٢٦.٣٥%	٣٩
٢٦.٣٥%	٩٧.٥٠%	٣٩	٩٧.٥٦%	٤٠	٢٦.٣٥%	٣٩
٢٥.٠٠%	٩٤.٨٧%	٣٧	٩٥.١٢%	٣٩	٢٥.٠٠%	٣٧
٢٢.٣٠%	٩٧.٠٦%	٣٣	٩٤.٤٤%	٣٤	٢٢.٣٠%	٣٣
١٠٠.٠٠%	٩٦.٧٣%	١٤٨	٩٦.٢٣%	١٥٣	١٠٠.٠٠%	١٤٨

(د) اختبار الفروض:

أولاً: التحليل الإحصائي للبيانات المرتبطة بالفرض الأول واختباره:

نص الفرض الأول: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وتحسين جودة التقارير المالية"، ويتم اختبار صحة هذا الفرض كما يلي:

١. التحليل الوصفي للبيانات المرتبطة بالفرض الأول:

تتناول الباحثة نتائج توصيف الآراء من قبل عينة الدراسة حول العبارات المرتبطة بالفرض الأول من خلال المقاييس الإحصائية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي وترتيب العناصر) بالإضافة إلى اختبار الأهمية النسبية لفريدمان وذلك كما يلي:

جدول (٢) توصيف الآراء حول العبارات التي تحدد الفرض الأول

العناصر (العبارات) التي تحدد الفرض الأول		مقاييس الإحصاء الوصفي					إختبار الأهمية النسبية (Friedman Test)
الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	ترتيب الموافقة	متوسط الرتب	كا	مستوى المعنوية	
دور زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية في تحسين جودة التقارير المالية.							
٣.٨٩**	١.٠٠٦	٧٧.٨٠%	٧	٣.٥٣	٢٨.٤٨	٠.٠٠٠	يؤدي زيادة التحفظ في القوائم المالية الى تحسين جودة التقارير المالية من خلال توفير معلومات محاسبية توفر توقعات وتنبؤات وبالتالي التأثير في قرارات المستثمرين .
٤.٠٩**	٠.٨١٦	٨١.٨٠%	٥	٣.٨٨			يساعد التحفظ المحاسبي في القوائم المالية الى توفير المعلومات المحاسبية الهامة والمؤثرة على قرارات مستخدمي التقارير المالية .
٣.٩٧**	١.٠٠١	٧٩.٤٠%	٦	٣.٨٠			يساعد زيادة درجة التحفظ المحاسبي الى زيادة الاهمية النسبية للمعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية وبالتالي زيادة جودتها.
٤.٢٤**	٠.٧٧٩	٨٤.٨٠%	١	٤.٣٧			يساعد التحفظ المحاسبي الى زيادة جودة التقارير المالية من خلال تمكين مستخدمي التقارير المالية من تصحيح او تأكيد توقعاتهم السابقة .
٤.١٣**	٠.٨٨٣	٨٢.٦٠%	٤	٤.١٤			ممارسات التحفظ المحاسبي تنعكس على تحسين جودة التقارير المالية بحيث تستوفي وتلبي احتياجات الوسطاء الماليين، بما ينعكس ذلك إيجابيا على اتخاذ قراراتهم.
٤.١٣**	٠.٧٤٩	٨٢.٦٠%	٣	٤.٠٠			ممارسات التحفظ المحاسبي تؤدي الى

العناصر (العبارات) التي تحدد الفرض الأول		مقاييس الإحصاء الوصفي					إختبار الأهمية النسبية (Friedman Test)
الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	ترتيب الموافقة	متوسط الرتب	كا ^٢	مستوى المعنوية	
							تقليل الوقت المخصص لإعداد التقارير المالية.
٤.٢٢ **	٠.٨٤	%٨٤.٤٠	٢	٤.٢٨			توفر التقارير المالية المبنية على أساس التحفظ المحاسبي كافة المعلومات المهمة والملائمة لحاجات المستخدمين.
٤.١٢ **	٠.٦٠٥٠	%٨٢.٤٣					درجة الموافقة على الفرض ككل
							موافقة بنسبة إجمالية ٨٢.٤٣ %

** دال إحصائياً عند مستوى معنوية ٠.٠٠٥.

يلاحظ من الجدول السابق مايلي:

- تشير قيم الوسط الحسابي لجميع ردود المستقصى منهم حول جميع العناصر (أكبر من ٣) إلى أن الآراء تميل لصالح الموافقة حول دور زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية في تحسين جودة التقارير المالية؛ وهو ما يؤكد عليه نسب الوزن النسبي لجميع العناصر والتي تزيد عن ٦٠% الممثلة لإختيار "محايد"، وجاءت جميع الأوساط الحسابية لجميع العبارات دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٠٥) ويدل ذلك على أنه يوجد إختلافات (فروق معنوية) في آراء المستقصى منهم بين القيم المشاهدة وقيمة (٣) والممثلة لإختيار محايد.
- تشير معنوية إختبار (Friedman Test) للفرض الأول وهي أقل من (٠.٠٠٥) إلى أنه لا يوجد إتفاق في الأهمية النسبية من وجهه نظر المستقصى منهم حول عبارات هذا الفرض.
- يشير ترتيب درجة الموافقة إلى العبارات الأكثر أهمية وصاحبة الأعلى موافقة من المستقصى منهم كما يلي:

- يساعد التحفظ المحاسبي في زيادة جودة التقارير المالية من خلال تمكين مستخدمي التقارير المالية من تصحيح او تاكيد توقعاتهم السابقة .
- توفر التقارير المالية المبنية على أساس التحفظ المحاسبي كافة المعلومات المهمة والملائمة لحاجات المستخدمين.
- ممارسات التحفظ المحاسبي تؤدي الي تقليل الوقت المخصص لإعداد التقارير المالية.

٢. تحليل التباين (مدى الاتفاق والاختلاف) بين فئات العينة حول الفرض الأول

تتناول الباحثة التباين (مدى الاتفاق والاختلاف) في آراء فئات العينة حول العبارات المرتبطة بالفرض الأول وذلك من خلال اختبار كروسكال ويلز (Kruskal -Wallis Test) وهو من الاختبارات اللامعلمية التي تطبق مع المتغيرات التي لا تتبع بياناتها التوزيع الطبيعي لقياس التباين بين عدة عينات مستقلة وذلك كما يلي:

جـ—————دول (٣) تحليل التباين بين آراء فئات العينة حول بيانات الفرض الأول

العناصر المرتبطة بالفرض الأول	فئات العينة	عدد المشاهدات	متوسط الرتب	الترتيب	معنوية اختبار Kruskal-Wallis
	المحاسبين	٣٩	٧٩.٤٢	١	٠.٥٩١
	المديرين الماليين	٣٧	٧٧.١٨	٢	
	المراجعين الداخليين	٣٩	٧٢.٠٨	٣	
	المراجعين الخارجيين	٣٣	٦٨.٥٥	٤	
	الإجمالي	١٤٨			
دور التحفظ المحاسبي في القوائم المالية في تحسين جودة التقارير المالية	دكتورة	٢٢	٧٣.٠٠	٢	٠.٨٠٨
	ماجستير	٢٨	٧١.٣٩	٤	
	دبلومات وشهادات مهنية	٤٧	٧٨.٨١	١	
	بكالوريوس	٥١	٧٢.٨٨	٣	
	الإجمالي	١٤٨			
	أقل من خمس سنوات	٢١	٩٠.٥٠	١	٠.٠٤١
	من خمس سنوات إلى أقل من عشر سنوات	٣٦	٧٢.١٣	٣	
	من عشر سنوات إلى أقل من (١٥) سنة	٤٦	٧٩.١٠	٢	
	خمس سنوات فأكثر	٤٥	٦٤.٢٣	٤	
	الإجمالي	١٤٨			

بلغت جميع قيم مستوى المعنوية لإختبار (Kruskal-Wallis Test) للبيانات المرتبطة بالفرض الأول قيمة أكبر من ٥% بالنسبة لفئات الدراسة حسب المنصب الوظيفي والمؤهل العلمي ويدل ذلك على عدم وجود اختلافات بين الفئات الممثلة للعينة محل البحث، وهناك إتفاق بينهم على دور التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، ووجود إختلافات معنوية بين فئات الدراسة حسب سنوات الخبرة حول الفرض الأول حيث بلغ مستوى المعنوية قيمة أقل من (٠.٠٠٥).

٣. إختبار الفرض الأول:

يتم إختبار الفرض الأول للدراسة من خلال تحليل الارتباط والانحدار وذلك كما يلي:

أولاً: تحليل الارتباط لمتغيرات الفرض الأول:

يوضح الجدول التالي علاقة الارتباط بين زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وتحسين جودة التقارير المالية، وذلك كما يلي:

جدول (٤) نتائج علاقة الارتباط بين متغيرات الفرض الأول

المتغير التابع	بيانات الارتباط	(Y) : تحسين جودة التقارير المالية
(X) : زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية	معامل الارتباط (R)	٠.٤٠٥
	مستوى المعنوية	٠.٠٠٠*
** تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية ٠.٠١		

تشير إشارة وقيمة معامل الارتباط (٠.٤٠٥) إلى وجود علاقة طردية بين زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وتحسين جودة التقارير المالية، كما تؤكد دلالة معامل الارتباط (٠.٠٠٠) والتي تقل عن مستوى المعنوية (٠.٠٠١) على قبول فرض وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وتحسين جودة التقارير المالية.

ثانياً: تحليل الانحدار لمتغيرات الفرض الأول:

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار البسيط لمتغيرات الفرض الأول وذلك كما يلي:

جدول (٥) نتائج تحليل الانحدار لمتغيرات الفرض الأول

بيانات	معامل الانحدار (B)	قيم اختبار (ت)	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
المقدار الثابت (BO)	٢.٢٩٦	٦.٦٧٥	٠.٠٠٠	دال إحصائياً
(X) : زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية	٠.٤١٧	٥.٣٥٦	٠.٠٠٠	دال إحصائياً
القيمة التفسيرية للنموذج : معامل التحديد $R^2 = ٠.١٦٤$				
قيمة إختبار $F = ٢٨.٦٨٥$				
المعنوية الكلية للنموذج : مستوى المعنوية لتحليل ANOVA = ٠.٠٠٠				

ويتضح من الجدول السابق النتائج التالية:

- تشير إشارة معامل الانحدار (الموجبة) إلى وجود أثر طردى ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٠١) لزيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية على تحسين جودة التقارير المالية، وهو ماؤكد معنوية إختبار (ت) للمتغير المستقل (٠.٠٠٠).

▪ يشير معامل التحديد (R^2) والذي يبلغ (٠.١٦٤) إلى مدى تفسير المتغير المستقل (زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية) للتغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تحسين جودة التقارير المالية)، حيث يفسره بنسبة (١٦.٤%) وباقي النسبة ترجع إلى متغيرات وأسباب أخرى.

وتخلص الباحثة مما سبق إلى وجود أثر طردى ذو دلالة إحصائية لزيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية على تحسين جودة التقارير المالية، مما يؤكد ثبوت صحة الفرض الأول للدراسة.

ثانياً: التحليل الإحصائي للبيانات المرتبطة بالفرض الثاني واختباره:
نص الفرض الثاني: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وتحسين القيمة الملائمة للمعلومات بالتقارير المالية"، ويتم إختباره كما يلي:
١- التحليل الوصفي للبيانات المرتبطة بالفرض الثاني:

تتناول الباحثة نتائج توصيف الآراء من قبل عينة الدراسة حول العبارات المرتبطة بالفرض الثاني وذلك كما يلي:

جدول (٦) توصيف الآراء حول العبارات التي تحدد الفرض الثاني

إختبار الأهمية النسبية (Friedman Test)		مقاييس الإحصاء الوصفي					العناصر (العبارات) التي تحدد الفرض الثاني
مستوى المعنوية	٢٤	متوسط الرتب	ترتيب الموافقة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
دور التحفظ المحاسبي في القوائم المالية في تحسين القيمة الملائمة للمعلومات بالتقارير المالية.							
٠.٠٠٠	٧٥.٨٤	٤.٢٩	٥	%٨٢.٨٠	٠.٨٣٨	٤.١٤	يخفض التحفظ المحاسبي من حالة عدم التأكد في المعلومات المحاسبية وبالتالي تحسين القيمة الملائمة للمعلومات بالتقارير المالية .
		٤.٢٤	٦	%٨٢.٠٠	٠.٨٢٣	٤.١	يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة إلي معلومات تمتاز بالملائمة والموضوعية.
		٣.٩٣	٧	%٨٠.٠٠	٠.٨٧٣	٤	يستخدم التحفظ المحاسبي كتحوط لعدم الوقوع في حالات عدم التأكد لتكهنات

إختبار الأهمية النسبية (Friedman Test)		مقاييس الإحصاء الوصفي					العناصر (العبارات) التي تحدد الفرض الثاني
مستوى المعنوية	ك	متوسط الرتب	ترتيب الموافقة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
							الاحتياط والتضليل بمعلومات التقارير المالية .
		٣.٨٦	٨	%٧٩.٨٠	٠.٨٢٥	٣.٩٩	تزداد القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية كلما طال الوقت للاعتراف بالإيرادات والاعتراف الفوري بالمصروفات وهو ما يضمنه التحفظ المحاسبي
		٥.٠٧	١	%٨٧.٢٠	٠.٦٦١	٤.٣٦	زيادة درجة التحفظ المحاسبي تضمن عدم الإفراط في الاعتراف بالخسائر والتقدير المعقول للأرباح مما يحد من مشاكل تماثل المعلومات ويساهم في توفير معلومات ملائمة.
		٤.٧٦	٤	%٨٥.٤٠	٠.٧١٥	٤.٢٧	تحسن التغذية العكسية للتحفظ المحاسبي كافة المعلومات عن العمليات السابقة لمعالجة الأخطاء.
		٤.٩٦	٢	%٨٦.٨٠	٠.٧٠٧	٤.٣٤	تحقق البيانات المالية المبنية على أساس التحفظ معلومات محاسبية قابلة للمقارنة واتخاذ القرارات.
		٤.٨٨	٣	%٨٦.٠٠	٠.٦٩٧	٤.٣	يخفض التحفظ المحاسبي من حالة عدم التأكد في المعلومات المحاسبية وبالتالي تحسين القيمة الملائمة للمعلومات بالتقارير المالية .
موافقة بنسبة إجمالية ٨٥.٦٨%				%٨٥.٦٨	٠.٥٩٥٢	٤.٢٨	درجة الموافقة على الفرض ككل

** دال إحصائيًا عند مستوى معنوية ٠.٠٥

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- **تشير قيم الوسط الحسابي لجميع ردود المستقصى منهم حول جميع العناصر (أكبر من ٣) إلى أن الآراء تميل لصالح الموافقة حول دور التحفظ المحاسبي في القوائم المالية في تحسين القيمة الملائمة للمعلومات بالتقارير المالية؛ وهو ما تؤكد عليه نسب الوزن النسبي لجميع العناصر والتي تزيد عن ٦٠% الممثلة لإختيار "محايد"، وجاءت جميع الأوساط الحسابية لجميع العبارات دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠.٠٥) ويدل ذلك على أنه يوجد إختلافات (فروق معنوية) في آراء المستقصى منهم بين القيم المشاهدة وقيمة (٣) والممثلة لإختيار محايد.**
- **تشير معنوية إختبار (Friedman Test) للفرض الثاني وهي أقل من (٠.٠٥) إلى أنه لا يوجد إتفاق في الأهمية النسبية من وجهه نظر المستقصى منهم حول عبارات هذا الفرض.**
- **يشير ترتيب درجة الموافقة إلى العبارات الأكثر أهمية وصاحبة الأعلى موافقة من المستقصى منهم كما يلي:**
 - زيادة درجة التحفظ المحاسبي تضمن عدم الإفراط في الاعتراف بالخسائر والتقدير المعقول للأرباح مما يحد من مشاكل تماثل المعلومات ويساهم في توفير معلومات ملائمة.
 - تحقق البيانات المالية المبنية على أساس التحفظ معلومات محاسبية قابلة للمقارنة واتخاذ القرارات.
 - يخفض التحفظ المحاسبي من حالة عدم التأكد في المعلومات المحاسبية وبالتالي تحسين القيمة الملائمة للمعلومات بالتقارير المالية .

٢- تحليل التباين (مدى الاتفاق والاختلاف) بين فئات العينة حول الفرض الثاني:

تتناول الباحثة التباين (مدى الاتفاق والاختلاف) في آراء فئات العينة حول العبارات المرتبطة بالفرض الثاني وذلك من خلال إختبار كروسكال ويلز (Kruskal -Wallis Test) وهو من الاختبارات اللامعلمية التي تطبق مع المتغيرات التي لا تتبع بياناتها التوزيع الطبيعي لقياس التباين بين عدة عينات مستقلة وذلك كما يلي:

جـ————دول (٧) تحليل التباين بين آراء فئات العينة حول بيانات الفرض الثاني

العناصر المرتبطة بالفرض الثاني	فئات العينة	عدد المشاهدات	متوسط الرتب	الترتيب	معنوية إختبار Kruskal-Wallis
دور التحفظ المحاسبي في القوائم المالية في تحسين القيمة الملائمة للمعلومات بالتقارير المالية	المحاسبين	٣٩	٧٦.١٩		٠.٩٥٣
	المديرين الماليين	٣٧	٧٥.٥٧		
	المراجعين الداخليين	٣٩	٧٤.٤٤		
	المراجعين الخارجيين	٣٣	٧١.٣٨		
	الإجمالي	١٤٨			
	دكتورة	٢٢	٦٩.٧٧		٠.٢٤١
	ماجستير	٢٨	٧٣.٠٧		
	دبلومات وشهادات مهنية	٤٧	٨٣.٥٤		
	بكالوريوس	٥١	٦٨.٩٩		
	الإجمالي	١٤٨			
	أقل من خمس سنوات	٢١	٧٩.٦٠		٠.٤٣٧
	من خمس سنوات إلى أقل من عشر سنوات	٣٦	٧٦.١٨		
	من عشر سنوات إلى أقل من (١٥) سنة	٤٦	٧٨.٢٤		
	خمس عشرة سنة فأكثر	٤٥	٦٦.٩٦		
	الإجمالي	١٤٨			

* دال إحصائياً عند مستوى معنوية ٠.٠٥

بلغت جميع قيم مستوى المعنوية لإختبار (Kruskal-Wallis Test) للبيانات المرتبطة بالفرض الثاني قيمة أكبر من ٥% بالنسبة لفئات الدراسة حسب المنصب الوظيفي والمؤهل العلمي وسنوت الخبرة ويدل ذلك على عدم وجود اختلافات بين الفئات الممثلة للعينة محل البحث، وهناك إتفاق بينهم على دور التحفظ المحاسبي في القوائم المالية في تحسين القيمة الملائمة للمعلومات بالتقارير المالية.

٣- إختبار الفرض الثاني

يتم إختبار الفرض الثاني للدراسة من خلال تحليل الارتباط والانحدار وذلك كما يلي:

أولاً: تحليل الارتباط لمتغيرات الفرض الثاني:

يوضح الجدول التالي علاقة الارتباط بين زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وتحسين القيمة الملائمة للمعلومات بالتقارير المالية، وذلك كما يلي:

(Y)	بيانات الارتباط	المتغير التابع
		المتغير المستقل
تحسين القيمة الملائمة للمعلومات بالتقارير المالية		
٠.٤٦٩	معامل الارتباط (R)	(X): زيادة درجة التحفظ
***٠.٠٠٠	مستوى المعنوية	المحاسبي في القوائم المالية

تشير إشارة وقيمة معامل الارتباط (٠.٤٦٩) إلى وجود علاقة طردية بين زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وتحسين القيمة الملائمة للمعلومات بالتقارير المالية، كما تؤكد دلالة معامل الارتباط (٠.٠٠٠) والتي تقل عن مستوى المعنوية (٠.٠٠١) على قبول فرض وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وتحسين القيمة الملائمة للمعلومات بالتقارير المالية .

جـ_____ دول (٩) نتائج تحليل الاحدار لمتغيرات الفرض الثاني

بيــــــــــــان	معامل الانحدار (B)	قيم اختبار (ت)	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
المقدار الثابت (BO)	٢.٢٠٦	٦.٧٤٨	٠.٠٠٠٠	دال إحصائياً
(X) : زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية	٠.٤٧٤	٦.٤١٠	٠.٠٠٠٠	دال إحصائياً
القيمة التفسيرية للنموذج : معامل التحديد $R^2 = 0.220$				
قيمة إختبار $F = 10.91$				
المعنوية الكلية للنموذج : مستوى المعنوية لتحليل ANOVA = ٠.٠٠٠٠				

Σ 9 V

الملائمة للمعلومات بالتقارير المالية)، حيث يفسره بنسبة (٢٢%) وباقي النسبة ترجع إلى متغيرات وأسباب أخرى.

وتخلص الباحثة مما سبق إلى وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية لزيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية على تحسين القيمة الملائمة للمعلومات بالتقارير المالية، مما يؤكد ثبوت صحة الفرض الثاني للدراسة.

خاتمة:

بعد إستعراضنا بالدراسة والبحث لمفهوم من أهم المفاهيم المحاسبية والمتمثلة في الملائمة القيمية للمعلومات المحاسبية، وأيضاً مفهوم التحفظ المحاسبي الذي نال الاهتمام الكثير من جانب الكثير من الدراسات المحاسبية والأكاديمية، ومن خلال أهداف الدراسة والمشكلة البحثية، تم التوصل إلي النتائج التالية:

- هناك العديد من العوامل التي دفعت إلى نشأة التحفظ المحاسبي وممارسته تتمثل في الدور التعاقدية للمعلومات المحاسبية، وتزايد حالات الافلاس والتقاضي واعتبارات ضريبية وعوامل تنظيمية ومؤسسية وذلك لاعتباره أحد آليات حماية الأطراف المختلفة ذوي العلاقة بالشركة.
- زيادة مستوى التحفظ المحاسبي يعمل علي زيادة مستوى ملائمة وموثوقية وجودة المعلومات المحاسبية من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات .
- يسهم التحفظ المحاسبي كأحد السياسات المحاسبية في عملية القياس والتقييم المالي وزيادة موثوقية ومصداقية التقارير المالية المنشورة، وكذلك تحجيم المدفوعات الانتهازية للمديرين والأطراف التعاقدية الأخرى، فضلاً عن أنه أحد ركائز معالجة الخطر الأخلاقي الذي يتعلق بممارسات عدم تماثل المعلومات المحاسبية والتحيزات الشخصية وعدم الاستقلالية لدى لجان الادارة والمراجعة.
- تعد ممارسات التحفظ المحاسبي اداة مناسبة للمحاسبين والادارة عند عملية اعداد القوائم المالية في ظل ظروف عدم التأكد، وتحمي المحاسبين من المخاطر الناشئة عن نشر معلومات محاسبية قد يثبت خطئها مستقبلاً، أو عدم نشر معلومات محاسبية قد يثبت صحتها مستقبلاً، حيث ينتج عن ممارسات التحفظ المحاسبي مخرجات موضوعية ومعلومات محاسبية معدة وفقاً لمعايير المحاسبة المقبولة عموماً.
- قبول الفرض الأول القائل بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وتحسين جودة التقارير المالية.
- قبول الفرض الثاني القائل بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وتحسين القيمة الملائمة للمعلومات بالتقارير المالية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- الحناوي، السيد محمود (٢٠١٨). "أثر مستوى التحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". *مجلة البحوث المحاسبية*، المجلد (٥)، العدد (١)، ص ١٩٨-٢٥٩.
- أبو العينين، رباب السيد محمود، شوقي السيد فودة، ياسر زكريا الشافعي (٢٠٢١). "الآثار المتوقعة لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) علي مستوى التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية". *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، المجلد (٧)، العدد (١١)، ص ٨١٩-٨٥٤.
- إبراهيم، طارق وفيق (٢٠٢١). "قياس أثر المحاسبة عن القيمة العادلة على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة (دراسة تطبيقية)". *مجلة البحوث المالية والتجارية*، المجلد (٢٢)، العدد (٤)، ص ٢٠٢-٢٣٥.
- جوهر، مناصرية (٢٠١٧). "انعكاسات التحفظ المحاسبي على الملائمة القيمة للمعلومات لأغراض اتخاذ القرار في ظل التوجه الدولي نحو محاسبة القيمة العادلة". *مجلة جامعة الجزائر*، المجلد (١٦)، العدد (٤)، ص ٢٢ - ٣٢.
- جيب الله، فاطمة محمد علي وعزيز، أشرف خوفو (٢٠٢١). "المراجعة المستمرة ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية بالتطبيق على عينة من بنك فيصل الإسلامي". *(رسالة ماجستير غير منشورة)*. جامعة النيلين، الخرطوم.
- زين، عبد المالك ومسعود، دراوسي (٢٠١٩). "أثر مخاطر نظم المعلومات المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية". *مجلة رؤى اقتصادية*، الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد (٩)، العدد (٢)، ص ٤١١ - ٤٢٥.
- شوثري، شعيب وروابح، بلال (٢٠١٩). "أثر نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية". *رسالة ماجستير*. جامعة محمد بوضياف بالمسلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- فودة، السيد احمد محمود (٢٠١٦). "أثر الأزمات المالية والسياسية على علاقة التحفظ المحاسبي بالملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية عند تفسير أسعار الأسهم: دراسة اختبارية". *الفكر المحاسبي*، جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلد (٢٠)، العدد (٧)، ص ٥٨٥-٦٥٠.

- محمد، زهراء احمد إسماعيل (٢٠١٨). "أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني علي مستوي جودة المعلومات المحاسبية (دراسة تطبيقية علي القطاع المصرفي السوداني)". *مجلة إضافات إقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد (٢)، العدد (٢)، ص ١٦٦-١٨٨*.
- موسي، ياسين عبدالرحيم ادم، عبد الرحمن البكري منصور امبدي وزهير احمد على (٢٠١٨). "دور القياس والافصاح عن التكاليف البيئية في جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية السودانية". *رسالة دكتوراة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا. السودان*.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

- Barker, R., & McGeachin, A. "An analysis of concepts and evidence on the question of whether IFRS should be conservative". **Abacus**, Vol. 51, No. 2, (2015), pp. 169-207.
- Christensen, H. B., & Nikolaev, V. V. "Does fair value accounting for non-financial assets pass the market test?". **Review of Accounting Studies**, Vol.18, No.3, (2013), pp. 734-775.
- Hasan, M., Abdullah, S. N., & Hossain, S. Z. H. "Qualitative characteristics of financial reporting. The Pakistan Accountant", Vol. 50, No. 1, (2014), pp. 23-31.
- Hejranijamil, M., Hejranijamil, A., & Shekarkhah, J. "Accounting conservatism and uncertainty in business environments; using financial data of listed companies in the Tehran stock exchange". **Asian Journal of Accounting Research**. Vol. 5, No. 2, (2020), pp. 179 – 194.
- International Accounting Standard Board, (IASB), "**Conceptual Framework for Financial Reporting**", (2018), pp. 1-16.
- Lu, X. C., & Trabelsi, S. "Information asymmetry and accounting conservatism under IFRS adoption". **In CAAA Annual Conference**. (2013).
- Manawadu, I., Azmi, A. C., & Mohamed, A. "Moderating effect of IFRS adoption on FDI and conditional accounting conservatism in South Asia". **Journal of Accounting in Emerging Economies**. Vol. 9, No. 1, (2019), PP. 51 – 74.
- Manoel, A. A. S., & Moraes, M. B. D. C. (2021). "Accounting conservatism and corporate cash levels: Empirical evidence from Latin America". **Corporate Governance: An International Review**. (2021), pp. 1 – 19 .
- Nguyen, T., & Molinari, P. (2013). "Accounting for “Insurance Contracts” According to IASB Exposure Draft—Is the Information Useful?". **The Geneva Papers on Risk and Insurance-Issues and Practice**, Vol. 38, No. 2, (2013), pp. 376-398.

- Obaidat, A. N. " Accounting Information Qualitative Characteristics Gap: Evidence from Jordan". **International Management Review**, Vol. 3, No. 2, (2007) ،(pp. 26 – 33.
- Sakawa, H., & Watanabel, N. "Main bank relationship and accounting conservatism: evidence from Japan". **Asian Business & Management**. Vol. 19, No. 1, (2020), pp. 62-85.